

## مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف الحكومية السورية ودوره في تقييم الأداء (دراسة ميدانية)

\* د. سمر حبيب

### الملخص

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف الحكومية السورية، وكيفية تبويب التكاليف والإيرادات ومن ثم توزيعها على مراكز المسؤولية في الأقسام بدلاً من قياسها على المستوى الإجمالي للمصرف وانعكاس ذلك على أداء المصارف من وجهة نظر الموظفين في المصرف؛ إذ وزّع استبيان على الموظفين لاستطلاع آرائهم خلال الربع الأول من عام 2020، وتوصل الباحث إلى نتائج عدّة، أهمها: إن المصارف الحكومية السورية تحدد مراكز المسؤولية في مختلف مستوياتها الإدارية، وتقدم وصفاً دقيقاً لهذه المراكز، وتقوم بتبويب التكاليف والإيرادات وذلك تبعاً لمراكز المسؤولية، كما تحقق المصارف الحكومية السورية التوافق بين الأهداف المحددة في الخطط والاستراتيجيات وبين طريقة أداء العمل فيها؛ إذ يُشارك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية لإعداد معايير الأداء المخططة، ويتم اعتماد الطرق العلمية لتحديد معايير الأداء لكل مركز من مراكز المسؤولية.

الكلمات مفتاحية: محاسبة المسؤولية، المصارف الحكومية السورية، تقييم الأداء.

\* أستاذ مساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عضو هيئة تدريسية في الجامعة السورية الخاصة.

## The extent of applying the liability accounting system in the Syrian government banks and its role in performance evaluation (Field Study)

Dr. Samar Habib\*

### Abstract

The aim of the research is to shed light on the availability of the elements needed for implementing the responsibility accounting system in the Syrian government banks, and how to classify costs and revenues and then allocate them to the responsibility centers in the departments, instead of measuring them at the bank's overall level. To determine the reflection of that on the performance of banks from the viewpoint of employees in the bank, a questionnaire was distributed to employees to obtain their opinions during the first quarter of 2020. The researcher reached several results, the most important of which are: the Syrian government banks define responsibility centers at their various administrative levels and provide an accurate description of these centers. They classify costs and revenues according to the centers of responsibility. The Syrian government banks achieve compatibility between the goals specified in the plans and strategies and the way in which work is carried out, where workers participate in the various responsibility centers to prepare the planned performance standards and the scientific method is adopted to define the performance standards for each responsibility center.

**Key words:** liability accounting, Syrian government banks, performance evaluation.

\*Associate Professor at Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University. A faculty member at the Syrian Private University.

### **المقدمة:**

بعد نظام محاسبة المسؤولية من الأساليب الحديثة – نسبياً – والذي يعتمد اعتماداً أساسياً على تحديد مسؤوليات العاملين في المصارف على اختلاف مستوياتهم، ومن ثم قياس أدائهم الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط لتحديد الانحرافات الحاصلة وتحديد المسؤولين عنها بدقة، ويأتي ذلك بهدف الرقابة وتقييم الأداء ضمن إطار تقويض الصلاحيات والمسؤوليات للأفراد. وقد جاء هذا النظام متواافقاً مع التطورات الحاصلة في عمل المصارف من ازدياد وتوسيع أعمالها، الأمر الذي استلزم ضرورة الخروج عن المركزية في اتخاذ القرارات والتحول إلى نظام اللامركزية بحيث أصبح كل مدير لقسم معين هو المسئول عن الأداء في قسمه ضمن إطار المسؤوليات والصلاحيات المنوحة له، مما ينعكس على تحقيق الأهداف ورفع كفاءة الأداء وترشيد الإنفاق وبدوره التأثير في أداء المصارف.

### **مشكلة البحث:**

في ظل تامي عمل المصارف وتوسيعها وال الحاجة إلى تفعيل أدوات تسهم في رفع كفاءة عملها بما يحقق السرعة في إنجاز الأعمال وتوفير أفضل الخدمات مع الحفاظ على الموارد وبأقل التكاليف ويشكل أكثر ربحية، يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل تحدد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية في المصارف الحكومية السورية، ويقدم وصف دقيق لها؟
2. هل تُبُوَّب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية؟
3. هل تتم المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط في كل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة ومعالجة هذه الانحرافات لتحسين الأداء؟
4. هل يسهم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف الحكومية السورية؟

### **أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث لسلط الضوء على مدى توافر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسئولية في المصارف الحكومية السورية، وكيفية تبويب التكاليف والإيرادات، ومن ثم توزيعها على مراكز المسؤولية في الأقسام بدلاً من قياسها على المستوى الإجمالي للمصرف، مما يوفر أداة جيدة للمقارنة الصحيحة مع الخطة، ومن ثم يحسن أداء المصارف بجهد وتكلفة أقل.

### **أهداف البحث:**

- يهدف البحث إلى دراسة آراء الموظفين في المصارف الحكومية السورية حول النقاط الآتية:
1. كيفية تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية، مع وضع توصيف شامل للمهام وتسلسل الأعمال فيها.
  2. كيفية تبويب التكاليف والإيرادات ضمن مراكز المسؤولية، بما يضمن إمكانية قياسها بشكل صحيح.
  3. المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة وتحديد المسؤولين عنها بشكل صحيح لتلقيها مستقبلاً.
  4. دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف العامة السورية.

### **فرضيات البحث:**

من مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. تقوم المصارف الحكومية السورية بتحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية وتحدد وصفاً كافياً لها.
2. تقوم المصارف الحكومية السورية بتبويب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية.
3. تقوم المصارف الحكومية السورية بالمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة.
4. يسهم تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف الحكومية السورية.

### **منهج البحث:**

باعتبار أن هدف البحث هو الكشف عن رأي موظفي المصارف حول مراكز المسؤولية لديها، فإن البحث هو بحث وصفي بطبيعته. وقد استخدم التحليل الإحصائي للوصول إلى الهدف المذكور فيكون بذلك بحثاً تحليلي الأداة، ومن ثم، فإن منهجه البحث منهجية وصفية تحليلية.

وقد رُسم منهجه للوصول إلى الأهداف طبقاً للمراحل والخطوات الآتية:

**المرحلة الأولى (مرحلة الاكتشاف والصياغة):** تم بواسطتها الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، وعلى الدراسات السابقة المرتبطة به، لاستعمال المعرف المكتسبة في هذه المرحلة في تحديد واقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة، وفي رسم المحاور الأساسية للبحث، والتي تشكل محاور الاستبيان ومصدر أسئلته.

**المرحلة الثانية (مرحلة الوصف):** صُمم فيها الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات التي جمعت (باستخدام برنامج SPSS) وعرض نتائجه.

### **حدود البحث:**

الحدود المكانية: المصارف العاملة في مدينة دمشق.

الحدود الزمنية: فترة إعداد وتوزيع ومعالجة الاستبيان عام 2020.

### **مجتمع البحث وعينته:**

يتكون مجتمع البحث من الموظفين في المصارف الحكومية في مدينة دمشق. حيث وزّع الاستبيان على عينة منهم مكونة من 200 موظف.

### **الدراسات السابقة:**

#### **أولاً: باللغة العربية:**

1. دراسة الفتىسي، الشلباقي (2019) بعنوان: "واقع نظام محاسبة المسئولية في المؤسسات الليبية - دراسة استطلاعية". هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك المؤسسات الليبية لأهمية نظام محاسبة المسئولية وإلى أي مدى يتم استخدامه، ومدى توافر مقومات نظام محاسبة المسئولية ومعوقات استخدامه، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها: إن نظام محاسبة المسئولية معروف بدرجة كبيرة لدى المؤسسات الليبية على الرغم من اختلاف مستويات تطبيقه فيما بينها، وأن العناصر المتعلقة بنظام المعلومات تعدد من أكثر العناصر توفرًا، في حين تأتي العناصر المتعلقة بنظام التقارير في المرتبة الثانية يليها العناصر المتعلقة بالهيكل التنظيمي، وأهم التوصيات التي قدمتها الدراسة: ضرورة زيادة التعريف بنظام محاسبة المسئولية لما له من أهمية وفوائد بالنسبة للمؤسسات الليبية، وزيادة الاهتمام بتوفير بعض المقومات التي تعد أقل توفرًا كما في مقومات نظام التقارير<sup>1</sup>.

2. دراسة بيلو (2015) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السودانية بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية" هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي وشفافية البيانات المالية في دعم الرقابة والمساءلة، وإلى أي مدى تطبق المبادئ والسياسات المحاسبية التي تسهم في رفع فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث: وجود اهتمام من جميع الشركات المدرجة بسوق الخرطوم بجانب الإفصاح المحاسبي عن جميع بنود المركز المالي وأن الهدف من الإفصاح إظهار مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأوصى

<sup>1</sup> الفتىسي، عبد الغني أحمد، الشلباقي، محمد ميلاد: "واقع نظام محاسبة المسئولية في المؤسسات الليبية دراسة استطلاعية". بحث منشور، مجلة آفاق الاقتصادية ، جامعة المربك، كلية الاقتصاد، العدد 9، ليبيا، 2019.

الباحث بضرورة توسيع الشركات المدرجة زيادة الاهتمام بتحسين الإفصاح المحاسبي وأي معلومات أخرى، وبضرورة تأهيل المحاسبين والمراجعين لاستخدام معايير المحاسبة الدولية.<sup>2</sup>

3. دراسة سمارة (2015) بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة المسئولية على رفع كفاءة الأداء والرقابة – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام محاسبة المسئولية في الرقابة ورفع كفاءة الأداء في قطاع الشركات الصناعية، وتم استخدمت الدراسة الميدانية بواسطة استبيان موزع على عينة من العاملين في الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استخداماً على مستوى عالٍ من الكفاءة في الأداء وبوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمحاسبة المسئولية على كفاءة الأداء في هذه الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم العمل المحاسبي بشكل واضح بما يتنقق مع أسس محاسبة المسئولية، والعمل على زيادة إدراك العاملين في قسم محاسبة المسئولية بطرقها وأساليبها وعلى ضرورة رفع مستوى ربط الموازنات التخطيطية بالمراكمز ورفع مستوى تحليل الانحرافات.<sup>3</sup>

4. دراسة حوري، العمري (2013) بعنوان: " مدى تطبيق نظام محاسبة المسئولية في الجامعات الأردنية – دراسة ميدانية": هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق نظام محاسبة المسئولية في الجامعات الأردنية وأثر بعض المتغيرات في تقدير العاملين لدرجة تطبيق الجامعات والعاملين فيها لمحاور نظام محاسبة المسئولية، وتم استخدام الدراسة الميدانية بتوزيع استبيان على عينة من العاملين في الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تقدير العاملين في الجامعات للممارسات الدالة على محاور نظام محاسبة المسئولية

<sup>2</sup> بيلو، خمر الدين حمزة محمد: "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السودانية بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة دنلا، الخرطوم، 2015.

<sup>3</sup> سمارة، محمود عبد الحميد. "أثر تطبيق محاسبة المسئولية على رفع كفاءة الأداء والرقابة – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.

جاء متوسطاً، ووجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والخاصة في مدى التطبيق، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارات في الجامعات بتفعيل محاور ونظام محاسبة المسئولية مرتكزاته ولا سيما المتعلقة بنظام الحوافز.<sup>4</sup>

5. دراسة الحسن (2013) بعنوان: "نظام محاسبة المسئولية ودوره في الرقابة على عناصر التكاليف بالمنشآت المالية". هدفت الدراسة إلى تسلیط الضوء على مفهوم نظام محاسبة المسئولية وأثره في تفعيل نظام الرقابة على عناصر التكاليف في المنشآت الخدمية/مصرف أم درمان الوطني/، وتم استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وأهمها: إن قيام مصرف أم درمان الوطني بالعمل وفقاً لنظام محاسبة المسئولية أدى إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية وأسهم في تسهيل عملية الرقابة على المصروفات داخل مراكز التكلفة، وأوصى الباحث بتوصيات أهمها: يتوجب على المصارف وضع هيكل تنظيمي واضح، وبضرورة إسناد المهام والمسؤوليات للمستويات والتوضيح التام للسلطة حتى يتسعى مساعله هذه المستويات، ضرورة الالتزام بضوابط سعر التحويل المتفق عليها من قبل المصرف المركزي بما لا يتعارض مع المصالح الداخلية للمصرف<sup>5</sup>

#### ثانياً: باللغة الأجنبية:

6. دراسة Biswas (2017) بعنوان:

"Responsibility Accounting review related literature"

هدفت الدراسة إلى التركيز على العلوم السلوكية والنظرية التنظيمية ودراسة نظم المحاسبة والتقارير التي تؤدي إلى التحفيز وكشفت أن عملية اللامركزية لها تأثير كبير على

<sup>4</sup> حوري، سرحان. العمري، أحمد." مدى تطبيق نظام محاسبة المسئولية في الجامعات الأردنية – دراسة ميدانية" ، بحث منشور، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، 2013.

<sup>5</sup> الحسن، فتح الرحمن الحسن منصور. "نظام محاسبة المسئولية ودوره في الرقابة على عناصر التكاليف بالمنشآت المالية."، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013.

تحفيز الموظفين لتشكيل هيكل تنظيمي فعال يخلق المسؤولية وكذلك المساعدة، وهو أمر مهم للتحفيز حيث تفرض محاسبة المسؤولية رقابة فعالة على عملية الامرکزية من خلال استخدام الميزانيات والمعايير المناسبة وتنطوي على جوانب إيجابية للاستخدام المباشر للتقارير المحاسبية، وركزت على التحليل المناسب للمشكلة وخلصت الدراسة إلى اعتبار محاسبة المسؤولية هي نظام لاكتشاف علاقة سببية بين الأنشطة وأداء الأنشطة بحيث يمكن تقييم أداء الأقسام بسهولة مما يؤدي إلى تحفيز قطاعات مختلفة من المنظمات لذا فهي طريقة فعالة للتحكم في التكالفة من خلال تنسيق قطاعات مختلفة، حيث يتم تقييم مراقبة التكاليف وتخطيط الربح كمعايير إرشادية بحيث يمكن للمنظمات الكبيرة اعتمادها وتنفيذها من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفاعلية.<sup>6</sup>

7. دراسة Osaretin (2014) بعنوان:

"Responsibility Accounting : An overview "

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على محاسبة المسؤولية وقضايا وتأثير أسعار التحويل على الاقتصاد النيجيري، وتم إجراء تحليل مفصل حول أسعار التحويل التي أصبحت الآن مشكلة عالمية وذلك نتيجة للعديد من الأنشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات لخفيف العبء الضريبي على الشركات، وقد تم اتباع نهج مفاهيمي في مراجعة العديد من الأبيات لتحديد طرق وتأثير تسعير التحويل على الاقتصاد كما تم تقديم العديد من التوصيات للمساعدة في سياسة تسعير التحويل في نيجيريا، وخلصت الدراسة أنه لا يمكن للفرد الإشراف على جميع عمليات الإنشاء على نطاق واسع وفي نفس الوقت اتخاذ جميع القرارات ذات الصلة المطلوبة، وبالتالي الحاجة إلى تقويض بعض الوظائف الإدارية

<sup>6</sup> Biswas, Tanmay. "Responsibility Accounting review related literature", international journal of multidisciplinary research and development, Bangladesh , volume 4, issue8, 2017.

للمديرين التابعين مما يؤدي إلى شكل من أشكال الامرکزية التي ستعزز التواصل التحفيزي والتخطيط، ويجب أن يعمل نظام تقييم الأداء على تعزيز تطابق الأهداف وتقديم تشجيع عكسية مجدية، وتشجيع المبادرة والرؤية على المدى الطويل وتضمن محاسبة المسؤولية أن يتم الاعتراف بمراكز التكلفة ومراكز الربح ومراكز الاستثمار وأنه يجب وضع شريع ملائم وقابل للتنفيذ للحد من التهديد فيما يخص أسعار التحويل.<sup>7</sup>

8. دراسة Mojgan (2012) بعنوان:

"Examining the role of responsibility accounting in organizational structure"

هدفت الدراسة إلى التعريف بمحاسبة المسؤولية على أنها طريقة تختلف عن تجميع التكاليف وتعطي تركيزاً أكبر على تقييم العمليات من تكلفة الانتاج، وبأنها تُشكل مخططاً شاملًا يتكون من جميع جوانب الانتاج والتسويق والشؤون الإدارية والمالية داخل المنظمة من خلال الاستفادة من تقنيات التخطيط والتحكم ومن ثم تحديد كل مدير مسؤول عن تحقيق أهدافه القابلة للتحقيق.<sup>8</sup>

من خلال عرض الدراسات السابقة فإن ما يميز هذا البحث هو التركيز على دور نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف الحكومية السورية، وذلك من خلال تحديد الكافي لمراكز المسؤولية في المصارف ومتابعة كل مركز بحسب الدور الذي يُسند إليه بهدف تحسين الأداء، وبالتالي إلى أي مدى يسهم ذلك في تحسين أداء المصارف ككل في ظل تنامي التحديات وبيئة المنافسة الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني المصارف لاستراتيجيات جديدة تمكّنها من الاستمرارية والمنافسة.

<sup>7</sup> Ejoor Osaretin, Omimi." Responsibility Accounting : An overview", journal of business and management , accounting igbinedion university okada volum 16 ,issue 1, Negeria ,2014.

<sup>8</sup> Mojgan, Safa." Examining the role of responsibility accounting in organizational structure " , American academic and scholarly research journal , vol 4, no5, 2012.

## الإطار النظري للبحث:

### أولاً: مفهوم وأهمية نظام محاسبة المسؤولية:

يعتبر نظام محاسبة المسؤولية من الأساليب الحديثة نسبياً في عالم الأعمال والذي يستند وبشكل أساسي على مفهوم الامركزية وذلك انسجاماً مع ازدياد وتنامي انتشار الوحدات الاقتصادية وصعوبة اتخاذ القرارات الإدارية بشكل مركزي يومي، مما شكل دافعاً لدى الإدارات العليا لتفويض سلطة اتخاذ القرارات لكل مدير في مستوى إداري معين بالاعتماد على كفاءة المدير بما يحقق إمكانية تقييم أداء كل مركز بدلاً من تقييم الأداء بشكل كلي، وقد جاء العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم محاسبة المسؤولية حيث عرفها كل من Wim A. Vanderstede و Kenne Th A. Merchant بأنها عبارة عن نظام رقابي يهدف إلى تصنيف المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات والمرتبطة بنشاط المنشأة بحسب مسؤولية المدراء فيها.<sup>9</sup>

كما عرّفها حنان وكحالة: بأنها نظام هادف إلى تصميم نظام محاسبي يستطيع تحقيق رقابة فعالة على الأداء وذلك من خلال الربط المباشر بين التقارير المحاسبية من جهة والأشخاص المسؤولين من جهة ثانية بالاستناد إلى الهيكل الإداري للمنشأة على جميع مستوياته الإدارية أي أنه نظام (إداري - محاسبي)<sup>10</sup>

وتعكس أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على تحقيق النتائج المرجوة من التطبيق على عملية تقييم الأداء والرقابة على التكاليف وتحديد ما تم إنجازه وفقاً للأهداف التي تم وضعها، إضافةً إلى الكشف عن الانحرافات بين ما هو مخطط والمنفذ فعلاً، ومن ثم إمكانية تقييم الكفاءة التشغيلية لكل مركز، ويتم ذلك استناداً إلى جملة من المعايير الكمية

<sup>9</sup>Kenne Th.A Merchant , Win.Avander stede ." Management control systems performance measurement evaluation and incentives , prentice-hall, p225,2003 .

<sup>10</sup> رضوان، حنان . "المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء" ، الإصدار الثاني ، الطبعة الأولى ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص413 . 2002 .

والنوعية للأداء الذي ترغب المنشأة الوصول إليه، ويتم أيضاً تحديد المخرجات المرجوة بشكل مسبق مما يسهم في إمكانية المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لمعرفة الانحرافات الحاصلة في كل مركز، وبالتالي إمكانية المقارنة بين المراكز بحد ذاتها في حال تماثل الظروف فيما بينها، ومن جهة أخرى فإن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يعطى أهمية لعملية تقييم الأداء على اعتبار أنه يتناول كافة الجوانب بما فيها الجوانب السلوكية للفرد أو لمجموعة الأفراد داخل مراكز المسؤولية مما يؤدي إلى زيادة دوافع الأفراد داخل المنشأة لمعرفتهم المسقبة بوجود أداء محدد لكل فرد يتناسب وكفاءته وهذا بدوره يعكس بنوع من النقاوة على الأفراد لسلامة عملية التقييم، كما أن عملية تقييم أداء مراكز المسؤولية بشكل دوري من خلال تطبيق نظام محاسبة المسؤولية ورفع تقارير الأداء للإدارة العليا عن مستوى الأداء في كل مركز مسؤولية سيحقق كل مدير لاستغلال الموارد وبشكل كفؤ وفعال لتحقيق الأهداف التي تقع ضمن دائرة وبالمحصلة تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية لكل<sup>11</sup>.

#### ثانياً: مقومات نظام محاسبة المسؤولية:

يستند تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بشكل عام إلى جملة من المقومات كما وردت في

الأدبيات، وهي:

- 1) الهيكل التنظيمي.
- 2) تقويض الصالحيات لمديري مراكز المسؤولية.
- 3) توزيع التكاليف والإيرادات على مراكز المسؤولية.
- 4) ربط الموازنات التخطيطية بكل مركز مسؤولية بما يعكس الأهداف المستقبلية لكل مركز.
- 5) استخدام الموازنات التخطيطية لرقابة وتقييم الأداء.

<sup>11</sup> مرجع، أحمد رمضان أحمد. "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية - دراسة ميدانية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 34، 2007.

(6) إعداد تقارير تهدف إلى تحديد وتحليل الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط وذلك لتحديد جهة المسؤولية.

(7) وضع نظام الحوافز المرتبط بنتائج مراكز المسؤولية.  
أما بالنسبة للمقومات المحاسبية – على وجه الخصوص – الالزمة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية فهي تتلخص بالنقاط الآتية:

**(1) قياس الأداء الفعلي:**

حيث تتم عملية قياس الأداء الفعلي من خلال تسجيل النفقات والإيرادات الأمر الذي يتطلب نظام محاسبة تكاليف فعلي يسمح بتجمیع وتحليل عناصر التكاليف الفعلية وربطها مع كل وحدة من وحدات مراكز المسؤولية وبذلك تتحقق عملية محاسبة تحلیلية تعالج كل فرع من فروع النشاط على حدة بقصد تحديد ریحیة النشاط أو كيفية تخصیص وتوزیع التکلفة ومقابلتها بالإیراد لكل مركز مسؤولة.

**(2) تبوب عناصر التكاليف والإيرادات في مراكز المسؤولية:**

حيث تستند عملية التبوب إلى مدى تأثير العنصر بما يتخذه المسؤول عن المركز من قرارات، ومن ثم ما هو (خاضع أو غير خاضع) لتحكمه بما يسمح بالمساءلة عن أي فروق قد تحدث بين الأداء المخطط والفعلي.<sup>12</sup>

**(3) دليل تبوب الحسابات في مراكز المسؤولية:**

إن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية يستلزم ضرورة توفر دليل موحد في مراكز المسؤولية بما ينسجم مع الهيكل التنظيمي الموافق عليه، إضافة إلى ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطى التقارير المناسبة بالشكل والتقویت المناسب.<sup>13</sup>

<sup>12</sup> كلاب، يعرب جمیل عبد الرزاق. "مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص52، 2008.

<sup>13</sup> میدة، ابراهيم. "نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطورات." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد الثاني، ص331، 2003 .

#### 4) وجود المحاسب قادر على القياس السليم:

حيث ينبغي أن يكون المحاسب على درجة كبيرة من الموضوعية والحياد وأن يكون ملماً بعلوم الإدارة والإحصاء والمحاسبة، وأضيف إلى مهام المحاسب في الوقت الراهن ضرورة معرفته باستخدام الحاسوب الإلكتروني<sup>14</sup>.

تعتبر المقومات المحاسبية لتطبيق نظام محاسبة المسئولية - سابقة الذكر - مقومات عامة التطبيق في الوحدات الاقتصادية، وفيما يلي بيان لأهم الأقسام والوحدات الإدارية كمراكز مسؤولية والتي تخص المصارف تحديداً:

- 1) قسم الحسابات الجارية والودائع والذي يختص بتقسيم الودائع وتنفيذ المعاملات المتربعة على حركة هذه الودائع.
- 2) قسم الخزينة والذي يختص بتقسيم الأموال ودفعها لأصحابها من العملاء.
- 3) قسم الأوراق التجارية والذي يقوم بكافة العمليات عليها من التحصيل والخصم والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- 4) قسم الأوراق المالية والمختص بتنفيذ عمليات بيع وشراء وتحصيل هذه الأوراق.
- 5) قسم العمليات الخارجية (الصرف الأجنبي) والمختص بتقديم خدمات الصرف الأجنبي والحوالات والشيكات السياحية.
- 6) قسم الاعتمادات المستبددة.
- 7) قسم الكفالات والتي يقوم المصرف بإصدار التعهدات وفقاً لأنواع المختلفة للضمادات.
- 8) وحدة المقاصلة والتي تقوم بتنفيذ عمليات المقاصلة للشيكات في المصرف المركزي.
- 9) قسم التسهيلات الائتمانية المختص بمنح التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> كتاب، مرجع سابق، ص 61.

<sup>15</sup> شاهين، علي عبد الله. "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية ،" الطبعة الثانية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 31، 2008.

وتقسم أنواع مراكز المسؤولية إلى أربعة أقسام رئيسية، وهي:

1. مركز التكلفة: وهو أصغر مراكز المسؤولية حجماً وتحتفل عن بعضها من حيث القدرة على ربط عناصر التكاليف بالخرجات، وليس له سلطة الرقابة على توليد الإيراد أو استثمار الأموال<sup>16</sup>.

2. مركز الإيراد: حيث يقتصر نشاطه على تجميع الإيرادات مع وجود نفقات لتشغيل مركز المسؤولية.<sup>17</sup>

3. مركز الاستثمار: وفقاً لمركز الاستثمار فإن المدير يعتبر مسؤولاً عن كل من التكاليف والإيرادات إضافة إلى الاستثمارات المستخدمة لتحقيق العائد<sup>18</sup>.

4. مركز الربحية: حيث يتم اعتبار مركز الربحية بمثابة وحدة اقتصادية مستقلة بذاتها بما فيها من تكاليف وما تحققه من ايرادات بغرض تعظيم أرباحها على وجه الخصوص وتعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية ككل على وجه العموم.<sup>19</sup>

### ثالثاً العوامل المؤثرة في تحسين أداء المصارف وممؤشرات قياسها:

تعتبر الربحية إحدى أهم المقاييس التي يمكن الاستناد إليها لتقدير أداء المصارف، وإضفاء ثقة العملاء والمودعين والمستثمرين بأن المصرف يسير بالاتجاه الصحيح وأنه قادر على توليد رأس المال من خلال استقطاب وتوسيع قاعدة عملائه والمستثمرين فيه، إضافة إلى قدرته على مواجهة التزاماته وتخفيف حالة عدم التأكيد لمواجهة المخاطر المحتملة إلى الحد الأدنى، فالربحية هي غاية وينفس الوقت وسيلة وهي مقياس لكفاءة الأعمال ومؤشر لتحديد المركز التنافسي للمصرف، وجودة أعمال الإدارة قصيرة الأجل، والربحية كمفهوم محاسبي هي مقياس لكفاءة المصرف ككل وذلك بإتباع المسار الذي يستند

<sup>16</sup>الرجبي، محمد الحكم. "المحاسبة الإدارية."، الطبعة الثالثة، دار الأوائل، عمان، ص 332، 2004.

<sup>17</sup>مترجم، مرجع سابق، ص 46، 2007.

<sup>18</sup>Garrison, Ray . and others " managerial accounting " Seventh Edition  
<sup>19</sup>الحارس، أسامة. "المحاسبة الإدارية" ، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، ص 419، 2004.

على تحليل المدخلات والمخرجات عن طريق ربط المخرجات كنسبة من المدخلات، أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على أداء المصارف فهي تقسم إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية وسيتم التركيز في هذا البحث على العوامل الداخلية وهي:

- إدارة المصرف: حيث تتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة إدارتها على تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات وذلك من خلال خبرتها وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة من جهة، ومن جهة أخرى قدرة المصرف على إدارة هيكله المالي بشقيه إدارة الموارد والاستخدامات والذي يعكس مدى نجاحه في تحقيق أهدافه ويتحقق ذلك من خلال توظيف الموارد في موجودات ذات عوائد مجذبة بالتزامن مع المحاولة لتخفيض تكاليف تلك الموارد لتعظيم الإيرادات وبالتالي زيادة الربحية وتعظيم ثروة المالك.

- حجم المصرف: يقاس عادة حجم المصرف بما يملكه من موجودات، أو بمقدار ما يملكه من حقوق ملكية، وبالتالي فإن أكبر حجم المصرف - إذا تم قياسه بموجوداته - يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات ROA ويكون هذا المعدل كبيراً في المصارف الصغيرة مقارنةً مع المصارف الكبيرة، في حين أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة هو أكبر منه في المصارف الصغيرة (وهو ما يعرف بالرافعة المالية) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم الموجودات يعني زيادة القدرة على الاستثمار وبالتالي زيادة الربحية، وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية فإن المصارف التي تملك حقوق ملكية أكبر لها قدرة أكبر على الاستثمار وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين معها مما يعكس وبشكل إيجابي على حجم الودائع وزيادة الرافعة المالية وبالتالي تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

- هيكل الودائع: تعتبر تكلفة الودائع من العوامل المؤثرة بشكل واضح على أداء وربحية المصارف باعتبارها تمثل الأعباء المتربطة على المصرف في سبيل الحصول على الأموال،

لذلك فإن المصارف تسعى لجذب ودائع التوفير والودائع لأجل كونها توفر للمصارف مرونة أكبر في توظيف استثماراتها طويلاً الأجل نسبياً دون الوقع في مخاطر السيولة وبذلك تستطيع زيادة ربحيتها.

- توظيف الموارد: تعتبر المصارف أن زيادة الاستثمار في القروض والأوراق المالية أحد أهم مجالات الاستثمار والتي تزيد من ربحيتها، وذلك لأن الدخل المتولد عنها يُعتبر مصدراً أساسياً لإيرادات المصرف ولا سيما الدخل المتولد من القروض، أما التوظيفات في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تعتبر غير مولدة للدخل وينطبق الأمر نفسه على النقدية.

- أرباح أو خسائر القروض: تؤثر العمليات الائتمانية المنوحة وبشكل كبير على أداء وربحية المصارف، على اعتبار أن القروض تشكل مصدراً أساسياً لتحقيق الربح لذلك تولي المصارف اهتماماً كبيراً في عملية توظيف الودائع على شكل قروض وذلك بسبب الأثر السلبي الذي يحدث فقدان المقرض القدرة على سداد القرض في ربحية المصارف.

- السيولة: تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان في المصارف وهي العامل المساعد على تجنيد المصارف مخاطر الخسارة وعدم القدرة على تلبية طلبات الائتمان، إضافةً إلى عدد من العوامل الأخرى كعمر المصرف وعدد فروعه وعدد الموظفين العاملين فيه.<sup>20</sup>

### **الدراسة الميدانية:**

لمعرفة رأي موظفي المصارف الحكومية السورية حول تحديد مراكز المسؤولية في المصرف، تم الاعتماد على الاستبانة بوصفها الأداة المناسبة لاستطلاع آرائهم، وقد تم تصميم استبانة تبدأ بمقديمة تعريفية تبين طبيعة الدراسة وتتأكد ضمان سرية الإجابات، وقد غطت أسئلة الاستبانة جوانب الدراسة الرئيسية وفرضياتها، حيث تم الاستفادة من المراجع والدراسات

<sup>20</sup>أبو زعير، باسل حسن. "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 97-100، 2006.

السابقة التي لها صلة بالموضوع في بناء الاستبيان وصياغة فقراته بالإضافة إلى تحديد المحاور الرئيسية التي شملها الاستبيان والفترات التي تقع ضمن كل محور، وبناءً على ذلك تم تصميم الاستبيان على النحو الآتي:

القسم الأول: تضمن معلومات عامة تتعلق بأفراد العينة تمثل في المؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي.

القسم الثاني: تضمن أسئلة الاستبانة، والمكونة من أربعة محاور، على الشكل الآتي:

الجدول (1) محاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات
تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية	13
تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية	13
الأداء الفعلى والمخطط	15
تحسين أداء المصارف	10
الكلي	51

ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية تم استخدام مقياس (Likert) الخمسي، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية حيث تم تحديد أوزانًا للإجابات كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول (2) الصيغة الكمية والنسبة المئوية المقابلة لها المستخدمة في تحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة رقمية

الصيغة الوصفية	الصيغة الكمية	النسبة %
دائماً	5	100 - 81
غالباً	4	80 - 61
محياناً	3	60 - 41
أحياناً	2	40 - 21
أبداً	1	20 - 1

- أدوات التحليل الإحصائي: تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية لتحليل البيانات:
  1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الممثلة بعبارات الاستبيان والتوزيعات التكرارية النسبية.
  2. معامل الثبات (Cronbach's Alpha)
  3. المتوسط الحسابي: للحصول على متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.
  4. الانحراف المعياري: الذي يمكن من معرفة مدى التشتت المطلق بين أوساطها الحسابية.
  5. اختبار العبارات والأبعاد باستعمال T-test
  6. الفروق في التقييم One Way Anova تبعاً للبيانات التعريفية للموظف واختبار تشيفيه لتحديد جهة الفروق في التقييم.

#### **ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان):**

- الثبات (معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient):

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، حيث يعبر عن متوسط الارتباط الداخلي بين العبارات التي يقيسها وتترواح قيمته ما بين (0 - 1) وتعتبر القيمة المقبولة له (0.60) فأكثر وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحيتها للاستخدام وكانت النتائج للاستبيان كالآتي:

**الجدول (3) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان**

الثبات	عدد العبارات	المحور
0.661	13	تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية
0.687	13	تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية
0.701	15	الأداء الفعلي والمخطط
0.772	10	تحسين أداء المصادر
0.681	51	الكلي

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS  
 بناءً على ما سبق (كافية المحاور أكثر من 60 %) يمكن القول بأن الاستبيانات تتمتع بالثبات والمصداقية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

### خصائص عينة الدراسة:

**الجدول (4) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

% النسبة	العدد	المؤهل العلمي
72.1	124	إجازة جامعية
9.9	17	ماجستير
18.0	31	معهد وما دون
100.0	172	Total

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

توزعت عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي إلى 72.1 % إجازة جامعية و 9.9 % ماجستير و 18.0 % معهد وما دون.

**الجدول (5) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي**

% النسبة	العدد	المستوى الوظيفي
3.5	6	مدير قسم
9.9	17	رئيس قسم
13.4	23	رئيس شعبة
73.3	126	موظف
100.0	172	Total

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

حسب الجدول السابق توزعت عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي إلى ما نسبته 73.3 % موظف و 13.4 % رئيس شعبة و 9.9 % رئيس قسم و 3.5 % مدير قسم

**الجدول (6) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

% النسبة	العدد	سنوات الخبرة
3.5	6	أقل من 5 سنوات
12.8	22	من 5 واقتصر على 10 سنوات
59.9	103	من 10 واقتصر على 15 سنوات
23.8	41	أكثر من 15 سنة
100.0	172	Total

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

توزعت عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة إلى ما نسبته 3.5 % من يحملون خبرة أقل من 5 سنوات ونسبة 12.8 % لذوي خبرة من 5 وحتى أقل من 10 سنوات و 59.9 % من 10 وحتى أقل من 15 سنة و 23.8 % 15 سنة فأكثر

**الجدول (7) التوزع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية**

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	26	15.1
30- حتى أقل من 35	42	24.4
35- حتى أقل من 35	35	20.3
35 سنة واكثر	69	40.1
<b>Total</b>	<b>172</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

توزعت عينة الدراسة حسب الفئة العمرية حسب الجدول السابق على الشكل الآتي: أقل من 30 سنة بنسبة 15.1 % ومن 30- حتى أقل من 35 سنة بنسبة 24.4 % و 20.3 % من 35- وحتى أقل من 45 سنة و 40.1 % 45 سنة فأكثر أما بالنسبة لبنود الاستبيان المتضمنة في المحاور الرئيسية الأربع، فقد تمت دراستها على النحو الآتي:

#### **1- التساؤل الأول:**

هل تحدّد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية في المصادر الحكومية السورية؟ ويقدم وصف دقيق لها؟

لمعرفة مستوى تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية في مصادر عينة الدراسة حسب آراء الموظفين، فقد تم قياس هذا المحور من خلال عبارات تبرز هذا التقسيم والاعتماد لدى المصادر وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والوزن النسبي ومستوى التطبيق، كما يلي:

**الجدول (8) استجابات أفراد الدراسة لعبارات تقييم مستوى تحديد مراكز المسؤولية في مختلف**

**المستويات الإدارية**

الدالة المعنوية	الوزن النسبي	T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العبارة
0.000	80	19.2	0.7	4.0	172	يوجد لدى المصرف سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم نظام محاسبة المسؤولية
0.000	72	9.3	0.8	3.6	172	يوجد لدى إدارة المصرف وعى وادرأك لمفهوم محاسبة المسؤولية
0.000	77	13.8	0.8	3.9	172	يوجد لدى المصرف سياسات مكتوبة توضح كيفية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية
0.000	82	18.2	0.8	4.1	172	الهيكل التنظيمي المعروف به في المصرف يوضح خطوط اسلطة والمسؤولية بين الرؤساء والمرؤوسين
0.000	81	16.6	0.8	4.0	172	يتضمن الهيكل التنظيمي تحديد دقيق لمراكز المسؤولية
0.000	79	17.5	0.7	4.0	172	يتم تحديد اختصاصات ومسؤوليات كل شخص ضمن مركز المسؤولية.
0.000	82	21.2	0.7	4.1	172	يوجد وصف منسلسل لإجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة
0.000	80	14.7	0.9	4.0	172	يوجد وضوح في العلاقة بين مراكز المسؤولية ويتم التنسيق بينها .
0.000	83	21.1	0.7	4.2	172	يمنح مدير المركز الصلاحيات المناسبة لأداء مسؤولياته

0.000	84	19.3	0.8	4.2	172	يوجد تحديد لاختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة في المصرف
0.000	81	16.8	0.8	4.0	172	يوجد عدد كافٍ من الأفراد لتأدية المهام داخل مركز المسؤولية
0.000	80	14.0	0.9	4.0	172	يعطى مدير مركز المسؤولية الوقت الكافي لعملية التخطيط
0.000	78	12.9	0.9	3.9	172	هناك تحديد للعمليات التي من خلالها يتم إنجاز النشاط
0.000	80	39.7	0.3	4.0	172	تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (8) آراء (الموظفين) في (مستوى تطبيق واعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية) حيث جاءت بدرجة اعتماد عالي فالمتوسط الحسابي 4.0 والانحراف المعياري 0.30 والوزن النسبي لتقدير أفراد العينة حول هذا المحور تبلغ 80 % وهي قيمة تتجه نحو تقييم مستوى عالي إيجابي، ومستوى الدلالة الإحصائية 0.000 هو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً عند درجة ثقة 95 %، فأفراد العينة تعتبر أن هناك اعتماد وتطبيق عالي لمراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى مصارف عينة الدراسة، واحتلت المراتب الأولى في اعتماد وتطبيق (تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية ) عبارة (يوجد تحديد لاختصاصات ومسؤوليات كل وظيفة في المصرف) إن متوسط اعتماد وتطبيق هذه العبارة 4.2 وزن نسبي 84% ذا مستوى اعتماد وتطبيق عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً وتتفق عينة الدراسة على أن هناك اعتماد عالي في المصارف لتحديد الاختصاصات في كل وظيفة كأحد عناصر مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية، وبليها عبارة

(يمنح مدير المركز الصالحيات المناسبة لأداء مسؤولياته) إن متوسط تطبيقها 4.2 وزن نسبي 83% ذا مستوى أهمية عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً وتنقق عينة الدراسة على اعتماد المدير في منح صالحيات المناسبة لأداء المسؤولية، وفي المرتبة الثالثة نجد عبارة (يوجد وصف متسلسل لإجراءات العمل في مراكز المسؤولية المختلفة) بمتوسط اعتماد وتطبيق 4.1 وزن نسبي 82%， بينما احتلت العبارات الأخيرة في اعتماد وتطبيق تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية في المصارف عينة الدراسة عبارة (هناك تحديد للعمليات التي من خلالها يتم إنجاز النشاط) بمتوسط 3.9 واعتماد عالي أيضاً يليها عبارة (يوجد لدى المصرف سياسات مكتوبة توضح كيفية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية) بوزن نسبي 3.9 وأخيراً (يوجد لدى إدارة المصرف وعي وإدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية) بمتوسط 3.6 واعتماد عالي أيضاً.

## 2- التساؤل الثاني:

هل تبوب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية؟

لمعرفة مستوى تطبيق واعتماد تبوب التكاليف والإيرادات في مصارف عينة الدراسة حسب آراء الموظفين، فقد تم قياس هذا المحور من خلال عبارات تبرز هذا التقييم والاعتماد لدى المصارف وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والوزن النسبي ومستوى التطبيق، كما يلي:

**الجدول (9) استجابات أفراد الدراسة لعبارات تقييم مستوى تطبيق**

**وعتماد تبوييب التكاليف والإيرادات**

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
يوجد نظام محاسبة تكاليف واضح ومحدد لتجمیع التكاليف على أساس مراكز المسؤولية	172	4.1	0.8	19.7	83	0.000
يتم استخدام أسلوب الموازنة التخطيطية في تحطیط التكاليف والإيرادات	172	3.8	0.8	14.5	77	0.000
يوجد تبوييب لعناصر وبنود التكاليف تبعاً للمستويات الإدارية المختلفة داخل المصرف وفي حدود مسؤولية كل منها	172	3.9	0.8	14.6	78	0.000
يوجد تبوييب لعناصر وبنود الإيرادات تبعاً للمستويات الإدارية المختلفة داخل المصرف وفي حدود مسؤولية كل منها	172	3.6	0.9	9.1	72	0.000
يوجد ربط بين عناصر الإيرادات وبين كل مركز من مراكز المسؤولية	172	3.7	1.0	10.3	75	0.000
يوجد فصل لعناصر التكاليف التي يمكن رقابتها أو التحكم بها عند كل مستوى إداري عن التكاليف التي لا يمكن رقابتها أو التحكم بها	172	3.7	0.7	12.7	74	0.000
يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمصرف	172	3.8	0.9	11.9	77	0.000
يوجد ربط بين عناصر التكاليف وبين كل مركز من مراكز المسؤولية	172	3.7	0.8	10.1	73	0.000
بالإمكان معرفة إجمالي التكاليف التي تخص مركز مسؤولية معين	172	3.8	0.9	11.7	76	0.000
تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط	172	4.0	0.8	16.7	80	0.000
تعتبر معايير التكاليف واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها	172	4.1	0.8	18.0	81	0.000

0.000	83	19.2	0.8	4.1	172	تستخدم الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية
0.000	73	10.5	0.8	3.7	172	يمكن فصل الموازنة التخطيطية الخاصة بمراكز مسؤولية محددة عن الموازنة الإجمالية
0.000	77	27.5	0.4	3.9	172	تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (9) آراء (الموظفين) في (مستوى تطبيق واعتماد تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية) حيث جاءت بدرجة اعتماد عالي فالمتوسط الحسابي 3.9 والانحراف المعياري 0.40 والوزن النسبي لتقدير أفراد العينة حول هذا المحور تبلغ 77 % وهي قيمة تتجه نحو تقدير مستوى عالي إيجابي، ومستوى الدلالة الإحصائية 0.000 هو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً عند درجة ثقة 95 %، فأفراد العينة تعتبر أن هناك اعتماد وتطبيق عالي تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى مصارف عينة الدراسة، احتلت المراتب الأولى في اعتماد وتطبيق (تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية) عبارة (تستخدم الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية) إن متوسط اعتماد وتطبيق هذه العبارة 4.1 وزن نسبي 83 % ذا مستوى اعتماد وتطبيق عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً وتتفق عينة الدراسة على أن هناك اعتماد عالي في المصارف لتحديد الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف والإيرادات لمراكز المسؤولية كأحد عناصر تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية، ويليها عبارة (يوجد نظام محاسبة تكاليف واضح ومحدد لتجميع التكلفة على أساس مراكز المسؤولية) إن متوسط تطبيقها 4.1 وزن نسبي 83 % ذا مستوى أهمية عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً وتتفق عينة الدراسة على اعتماد نظام محاسبة تكاليف واضح، وفي المرتبة الثالثة نجد عبارة

(تعتبر معايير التكاليف واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها) بمتوسط اعتماد وتطبيق 4.1 وزن نسبي 81 %، بينما احتلت العبارات الأخيرة في اعتماد وتطبيق تبوب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية في المصارف عينة الدراسة عبارة ( يوجد ربط بين عناصر التكاليف وبين كل مركز من مراكز المسؤولية) بمتوسط 3.7 واعتماد عالي أيضاً يليها عبارة (يمكن فصل الموازنة التخطيطية الخاصة بمركز مسؤولية محدد عن الموازنة الإجمالية) بوزن نسبي 3.7، وأخيراً ( يوجد تبوب لعناصر وبنود الإيرادات تبعاً للمستويات الإدارية المختلفة داخل المصرف وفي حدود مسؤولية كل منها) بمتوسط 3.6 بوزن نسبي 72 % واعتماد عال أيضاً.

### - 3 التساؤل الثالث:

هل تتم المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط في كل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة ومعالجة هذه الانحرافات لتحسين الأداء؟

لمعرفة مستوى تطبيق الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة في مصارف عينة الدراسة حسب آراء الموظفين، فقد تم قياس هذا المحور من خلال عبارات تبرز هذا التقييم والاعتماد لدى المصارف وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والوزن النسبي ومستوى التطبيق، كما يلي:

**الجدول (10) استجابات أفراد الدراسة لعبارات تقييم مستوى تطبيق واعتماد الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة**

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
يتم قياس الأداء الفعلي بشكل دقيق وفعال لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة	172	3.8	0.7	14.0	75	0.000
يتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولة	172	3.6	0.8	10.1	72	0.000
يتم إعداد تقارير الأداء لكل مركز مسؤولة على حدة .	172	3.7	0.9	10.8	75	0.000
توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عن مراكز المسؤولية.	172	4.0	0.8	15.1	79	0.000
يراعي التقارير تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في إعدادها ورفعها.	172	3.9	0.9	12.9	78	0.000
يتم وصول تقارير الأداء والتغذية العكسية للمعلومات لكل مدير مركز في الوقت المناسب	172	3.9	0.8	15.1	78	0.000
يتم مساعدة الأفراد بما يتناسب والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم	172	3.7	0.9	10.5	74	0.000
يوضع معيار التكاليف وفقاً لقرارات الأفراد	172	3.5	0.9	8.3	71	0.000

0.000	75	11.3	0.9	3.7	172	تشارك مراكز المسؤولية في وضع معايير التكاليف التي تخصها
0.000	76	11.9	0.9	3.8	172	يشترك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنة التخطيطية
0.000	73	9.0	0.9	3.6	172	البيانات الواردة في التقارير يتم ربطها بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها
0.000	75	10.8	0.9	3.7	172	تحدد أسباب حدوث الانحرافات
0.000	72	8.6	0.9	3.6	172	تحدد الجهة المسئولة عن حدوث كل انحراف
0.000	74	10.2	0.9	3.7	172	توضع وسائل لعلاج أسباب الانحرافات
0.000	76	11.1	0.9	3.8	172	تتبع الانحرافات المهمة بعد وضع وسائل علاجها
0.000	75	29.4	0.3	3.7	172	الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (10) آراء (الموظفين) في (مقارنة الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة) حيث جاءت بدرجة اعتماد عالي فالمتوسط الحسابي 3.7 والانحراف المعياري 0.3 والوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا المحور تبلغ 75 % وهي قيمة تتجه نحو تقييم مستوى عالي إيجابي، ومستوى الدلالة الإحصائية 0.000 هو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً عند درجة ثقة 95 %، فأفراد العينة تعتبر أن هناك اعتماد وتطبيق عالي الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى مصارف

عينة الدراسة، احتلت المراتب الأولى في مقارنة الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة عبارة (توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عن مراكز المسؤولية) إن متوسط اعتماد وتطبيق هذه العبارة 4.0 وزن نسبي 79% ذا مستوى اعتماد وتطبيق عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً وتنقق عينة الدراسة على أن هناك اعتماد عالي في المصارف توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب كأحد عناصر الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة، ويليها عبارة (يتم وصول تقارير الأداء والتغذية العكسية للمعلومات لكل مدير مركز في الوقت المناسب) إن متوسط تطبيقها 3.9 وزن نسبي 78% ذا مستوى أهمية عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً وتنقق عينة الدراسة على اعتماد وصول لتقارير الأداء والتغذية العكسية للمعلومات لكل مدير، وفي المرتبة الثالثة نجد عبارة (يراعي التقارير تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في إعدادها ورفعها) بمتوسط اعتماد وتطبيق 3.9 وزن نسبي 78%， بينما احتلت العبارات الأخيرة في اعتماد وتطبيق الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز لإيجاد الانحرافات الحاصلة عبارة (توضع وسائل لعلاج أسباب الانحرافات) بمتوسط 3.7 واعتماد عالي أيضاً وليها عبارة (البيانات الواردة في التقارير يتم ربطها بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها) بوزن نسبي 3.6 وأخيراً (تحدد الجهة المسئولة عن حدوث كل انحراف) بمتوسط 3.6 بوزن نسبي 72% واعتماد عالي أيضاً.

#### 4- التساؤل الرابع:

هل يسهم تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف الحكومية السورية؟  
لمعرفة مستوى تطبيق دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف في مصارف عينة الدراسة حسب آراء الموظفين، فقد تم قياس هذا المحور من خلال عبارات تبرز

هذا التقييم والاعتماد لدى المصادر وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والوزن النسبي ومستوى التطبيق، كما يلي:

**الجدول (11) استجابات أفراد الدراسة لعبارات تقييم مستوى تطبيق واعتماد دور نظام محاسبة**

**المسؤولية في تحسين أداء المصادر**

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي	الدلالة المعنوية
تنسجم معايير الأداء لكل مركز مسؤولية مع أهداف المصرف.	172	3.7	1.0	9.2	74	0.000
يشترك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد معايير الأداء المخططة.	171	3.9	0.8	14.3	78	0.000
يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها لكل مركز مسؤولية في المصرف على حدة.	172	3.9	0.8	14.5	79	0.000
يتم اتباع الأسلوب العلمي في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية على حدة.	172	3.8	0.9	12.0	76	0.000
يتم إعداد وتقديم دوري لأداء العاملين في مراكز المسؤولية.	172	3.7	1.0	9.9	75	0.000
يوجد تقدير للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية	172	3.7	0.9	10.2	74	0.000

0.000	78	12.7	1.0	3.9	172	تعد التقارير مقياس أداء مراكز المسؤولية
0.000	79	14.2	0.9	4.0	171	تم عملية تقويم الأداء لكل مركز مسؤولية وذلك من خلال كشف الانعكاسات عن الأداء المخطط
0.000	78	14.6	0.8	3.9	172	تقييم تقارير الرقابة أداء كل مركز مسؤولية على حدة
0.000	86	22.4	0.8	4.3	172	أسلوب اداء العمل في المنظمة يتوافق مع ما تصبووا إليه من اهداف محددة في الخطط والاستراتيجيات
0.000	78	27.4	0.4	3.9	172	دور نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (11) آراء (الموظفين) في (دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف) حيث جاءت بدرجة اعتماد عالي فالمتوسط الحسابي 3.9 والاحرف المعياري 0.4 والوزن النسبي لتقدير أفراد العينة حول هذا المحور تبلغ 78 % وهي قيمة تتجه نحو تقييم مستوى عالي إيجابي، ومستوى الدلالة الإحصائية 0.000 هو أقل من 0.05 فالتقدير دال إحصائياً عند درجة ثقة 95 %، فأفراد العينة تعتبر أن هناك اعتماد وتطبيق عالي دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف لدى مصارف عينة الدراسة، احتلت المراتب

الأولى في اعتماد وتطبيق (دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف) عبارة (أسلوب أداء العمل في المنظمة يتافق مع ما تصبووا إليه من أهداف محددة في الخطط والاستراتيجيات) إن متوسط اعتماد وتطبيق هذه العبارة 4.3 وزن نسي 84% ذا مستوى اعتماد وتطبيق عالي حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً وتتفق عينة الدراسة على أن هناك اعتماد عالي في المصارف أسلوب أداء العمل في المنظمة يتافق مع ما تصبووا إليه من أهداف محددة في الخطط كأحد عناصر دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف، ويليها عبارة (يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها لكل مركز مسؤولية في المصرف على حدة) إن متوسط تطبيقها 3.9 وزن نسي 79% ذا مستوى أهمية عال حسب آراء عينة الدراسة ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 فالتقييم دال إحصائياً وتتفق عينة الدراسة على اعتماد الأهداف المطلوب تحقيقها لكل مركز مسؤولية في المصرف على حدة، وفي المرتبة الثالثة نجد عبارة (يشترك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد معايير الأداء المخططة) بمتوسط اعتماد وتطبيق 3.9 وزن نسي 78%، بينما احتلت العبارات الأخيرة في اعتماد وتطبيق دور نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف عبارة (يتم إتباع الأسلوب العلمي في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية على حدة) بمتوسط 3.8 واعتماد عالي أيضاً يليها عبارة (يتم إعداد وتقويم دوري لأداء العاملين في مراكز المسؤولية) بوزن نسي 3.7 وأخيراً (يوجد تقدير للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية) بمتوسط 3.7 بوزن نسي 74% واعتماد عالي أيضاً.

### اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تقوم المصارف الحكومية السورية بتحديد مراكز المسئولية في مختلف المستويات الإدارية وتحدد وصف كافي لها.

أجري اختبار المقارنة في تقييم أفراد عينة الدراسة حول قيام المصارف بتحديد مراكز المسئولية في مختلف المستويات الإدارية مع المتوسط الحسابي المعياري باستخدام One Sample T test كما يلي:

**الجدول (12) الدالات الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى**

Test Value = 3							
Std.	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T
		Upper	Lower				
0.33	3.99	1.04	0.94	0.99	0.000	171	39.67

تحديد مراكز  
المسؤولية في  
مختلف المستويات  
الإدارية

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن متوسط تقييم أفراد العينة حول تحديد مراكز المسئولية في مختلف المستويات الإدارية 3.99 بانحراف معياري 0.33 والدلالة المعنوية Sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد دلالة معنوية لقيام المصارف بتحديد مراكز المسئولية في مختلف المستويات الإدارية وتحدد وصف كافي لها، أي أنه يمكن قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تقوم المصارف الحكومية السورية بتقديم التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية.

أجري اختبار المقارنة في تقييم أفراد عينة الدراسة حول قيام المصارف بتقديم التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية مع المتوسط الحسابي المعياري باستخدام One Sample T test كما يلي:

**الجدول (13) الدالات الإحصائية لاختبار الفرضية الثانية**

Test Value = 3								
Std.	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	تبويب التكاليف والإيرادات تبعاً لمرافق المسؤولية
		Upper	Lower					
0.41	3.85	0.91	0.79	0.85	0.000	171	27.52	

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن متوسط تقييم أفراد العينة حول تبويب التكاليف والإيرادات تبعاً لمرافق المسئولية 3.85 بانحراف معياري 0.41 والدلالة المعنوية Sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد دلالة معنوية لقيام المصادر بتبويب التكاليف والإيرادات تبعاً لمرافق المسئولية، أي أنه يمكن قبول الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تقوم المصادر الحكومية السورية بالمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة.

تم إجراء اختبار المقارنة في تقييم أفراد عينة الدراسة حول قيام المصادر بالمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة مع المتوسط الحسابي المعياري باستخدام One Sample T test كما يلي:

**الجدول (14) الدلالات الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة**

Test Value = 3								
Std.	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	الأداء الفعلي والمخاطط
		Upper	Lower					
0.33	3.74	0.79	0.69	0.74	0.000	171	29.39	

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن متوسط تقييم أفراد العينة حول قيام المصارف بالمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة 3.74 بانحراف معياري 0.33 ودلالة المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي يوجد دلالة معنوية لقيام المصارف بالمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة، أي أنه يمكن قبول الفرضية الثالثة.  
الفرضية الرابعة: يسهم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف الحكومية السورية.

أجري اختبار المقارنة في تقييم أفراد عينة الدراسة حول إسهام تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف مع المتوسط الحسابي المعياري باستخدام One Sample T test كما يلي:

**الجدول (15) الدلالات الإحصائية لاختبار الفرضية الرابعة**

Test Value = 3								
Std.	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	
		Upper	Lower					
0.42	3.89	0.95	0.82	0.89	0.000	171	27.40	تحسين أداء المصادر

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أن متوسط تقييم أفراد العينة حول إسهام تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصادر 3.89 بانحراف معياري 0.42 والدلالة المعنوية Sig=0.000 أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد دلالة معنوية لإسهام تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصادر، أي أنه يمكن قبول الفرضية الرابعة.

#### - دراسة الفروق لتقييم محاور الدراسة تبعاً للبيانات التعريفية:

تم إجراء اختبار One way anova لمقارنة الاختلاف في التقييم تبعاً للبيانات التعريفية كما يلي:

#### - حسب المؤهل العلمي:

**الجدول (16) الدلالات الإحصائية لاختبار الفروق في التقييم تبعاً للمؤهل العلمي**

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Between Groups	Within Groups	Total	تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية
0.015	4.337	0.449	2	0.899				
		0.104	169	17.511				
			171	18.410				
0.044	3.400	0.387	2	0.775	Between Groups	Within Groups		تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً
		0.161	169	27.287				

				171	28.062	Total	لمراكز المسئولية
0.460	0.780	0.086	2	0.173	Between Groups	الأداء الفعالي والمخطط	
		0.111	169	18.708	Within Groups	تحسين أداء المصارف	
			171	18.880	Total		
0.107	2.268	0.402	2	0.805	Between Groups		
		0.177	169	29.982	Within Groups		
			171	30.786	Total		

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

من حيث (تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig=0.015$  أقل من 0.05 وبالتالي يوجد فروق في اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصارف العامة تتبعاً للمستوى التعليمي للموظف وهو لصالح حملة الإجازة الجامعية حسب اختبار تشيفيه التالي:

تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية

Scheffe<sup>a,b</sup>

Subset for alpha = 0.05	N	المؤهل العلمي
1	31	معهد وما دون
3.8387	17	ماجستير
4.0090	124	إجازة جامعية
4.2285		

من حيث (تبويب التكاليف والإيرادات تتبعاً لمراكز المسؤولية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig=0.044$  أقل من 0.05 ومن ثم يوجد فروق في اعتماد تبويب التكاليف والإيرادات تتبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصارف العامة تتبعاً للمستوى التعليمي للموظف وهو لصالح حملة الماجستير حسب اختبار "تشيفيه" التالي:

**تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية  
Scheffe<sup>a,b</sup>**

Subset for alpha = 0.05	N	المؤهل العلمي
1		
3.7072	31	معهد وما دون
3.8803	124	جازة جامعية
3.9914	17	ماجستير

من حيث (المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق Sig=0.460 أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى التعليمي للموظف، من حيث (تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق Sig=0.107 أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تحسين أداء المصارف لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى التعليمي للموظف.

**- 2 - حسب المستوى الوظيفي:**

**الجدول (17) الدلالات الإحصائية لاختبار الفروق في التقييم تبعاً للمستوى الوظيفي**

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
0.025	3.468	0.157	3	0.470	تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية
		0.107	168	17.940	Between Groups
			171	18.410	Within Groups Total
0.512	0.770	0.127	3	0.381	تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية
		0.165	168	27.682	Between Groups
			171	28.062	Within Groups Total
0.497	0.796	0.088	3	0.265	الأداء الفعلي والمخطط

		0.111	168	18.616	Within Groups	
			171	18.880	Total	
0.473	0.841	0.152	3	0.455	Between Groups	
		0.181	168	30.331	Within Groups	تحسين أداء المصارف
			171	30.786	Total	

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

من حيث (تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.025 < 0.05$  وبالتالي يوجد فروق في اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى الوظيفي وهو لصالح مدير القسم حسب اختبار تشيفيه التالي

تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية

Scheffe<sup>a,b</sup>

Subset for alpha = 0.05	N	المستوى الوظيفي
1	17	رئيس قسم
3.8733	126	موظف
3.9896	23	رئيس شعبة
4.0569	6	مدير قسم
4.1410		

من حيث (تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.512 > 0.05$  وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى الوظيفي، من حيث (المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.497 > 0.05$  وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى الوظيفي، من حيث (تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.473 > 0.05$  وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف لدى المصارف العامة تبعاً للمستوى الوظيفي.

### 3- حسب سنوات الخبرة:

**الجدول (18) الدلالات الإحصائية لاختبار الفروق في التقييم تبعاً لسنوات الخبرة**

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
0.037	4.618	0.172	3	0.517	Between Groups
					تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية
					تبويب التكاليف والإيرادات
0.757	0.394	0.065	3	0.196	Between Groups
					تبعاً لمراكز المسؤولية
					Total
0.403	0.982	0.108	3	0.325	Between Groups
					الأداء الفعلي والمخطط
					Total
0.591	0.638	0.116	3	0.347	Between Groups
					تحسين أداء المصادر
					Total

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

من حيث (تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية) نجد أن دالة الدالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.037$  أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق في اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصادر العامة تبعاً لسنوات الخبرة لصالح 15 سنة فأكثر حسب اختبار تشيفيه التالي

تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية

Scheffe<sup>a,b</sup>

Subset for alpha = 0.05	N	سنوات الخبرة
1	22	من 5-10 سنوات
3.8497	103	سنة 10-15
4.0105	6	أقل من 5 سنوات
4.0128	41	15+
4.0206		

من حيث (تبييب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.757$  أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تبييب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصارف العامة تبعاً لسنوات الخبرة، من حيث (المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.403$  أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى المصارف العامة تبعاً لسنوات الخبرة، من حيث (تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig = 0.591$  أكبر من 0.05، ومن ثم لا يوجد فروق في اعتماد تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف لدى المصارف العامة تبعاً لسنوات الخبرة.

#### 4 - حسب الفئة العمرية:

الجدول (19) الدلالات الإحصائية لاختبار الفروق في التقييم تبعاً للفئة العمرية

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
0.838	0.282	0.031	3	0.092	Between Groups
		0.109	168	18.318	Within Groups
			171	18.410	Total
0.043	3.620	0.418	3	1.254	Between Groups
		0.160	168	26.808	Within Groups
			171	28.062	Total
0.044	3.162	0.234	3	0.702	Between Groups
		0.108	168	18.179	Within Groups
			171	18.880	Total
0.776	0.368	0.067	3	0.201	Between Groups
		0.182	168	30.585	Within Groups
			171	30.786	Total

المصدر: من إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS

من حيث (تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig=0.838$  أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصارف العامة تبعاً للفئة العمرية، من حيث (تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $=0.043$  أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق في اعتماد تبسيط التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصارف العامة تبعاً للفئة العمرية لصالح الفئة 35-45 سنة حسب اختبار تشيفيه التالي:

تبسيب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية

Scheffe<sup>a,b</sup>

Subset for alpha = 0.05		N	الفئة العمرية
2	1		
3.8640	3.8640	69	سنوات أكثر
3.8791	3.8791	42	سنوات 30-35
3.9319		35	سنوات 35-45
3.6568		26	أقل من 30

من حيث (المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig=0.044$  أصغر من 0.05 وبالتالي يوجد فروق في اعتماد المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى المصارف العامة تبعاً للفئة العمرية لصالح الفئة 45 سنة فأكثر حسب اختبار تشيفيه التالي

الأداء الفعلي والمخطط

Scheffe<sup>a,b</sup>

Subset for alpha = 0.05		N	الفئة العمرية
1			
3.6365		42	سنوات 30-35
3.7486		35	سنوات 35-45
3.7769		26	أقل من 30
3.8961		69	سنوات وأكثر 45

من حيث (تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف) نجد أن دالة الدلالة المعنوية لاختبار الفروق  $Sig=0.776$  أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد فروق في اعتماد تطبيق نظام محاسبة المسئولية في تحسين أداء المصارف لدى المصارف العامة تبعاً للفئة العمرية.

#### النتائج:

من التحليل الإحصائي للاستبيان المُوزَع على أفراد عينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- تقوم المصارف الحكومية السورية بتحديد مراكز المسؤولية في مختلف مستوياتها الإدارية وتقدم وصفاً دقيقاً لهذه المراكز وذلك من خلال تحديد الاختصاصات والمسؤوليات لكل

وظيفة كأحد عناصر مراكز المسؤولية، ويُمنح مدير المركز الصلاحيات المناسبة لأداء

مسؤولياته، وتقوم المصارف بتحديد العمليات التي يتم من خلالها إنجاز النشاط، كما أنه

يتوفر لدى المصارف سياسات مكتوبة تُوضح كيفية تطبيق نظام محاسبة المسئولية،

ويتوافق الوعي والإدراك لمفهوم نظام محاسبة المسئولية لدى إدارة المصارف.

2- تقوم المصارف الحكومية السورية بتبويب التكاليف والإيرادات وذلك تبعاً لمراكز المسؤولية،

وتعتمد على الموازنات التخطيطية في تقييرها، إضافة إلى اعتماد المصارف على معايير

واضحة ومفهومة فيما يخص التكاليف وكيفية تجميعها على أساس مراكز المسؤولية،

وأيضاً تتوافق لدى المصارف القدرة على فصل الموازنة التخطيطية الخاصة في كل مركز

عن الموازنة التخطيطية الإجمالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم المصارف بتبويب

عناصر وبنود الإيرادات تبعاً للمستويات الإدارية المختلفة وضمن حدود كل مستوى.

3- يتواافق لدى المصارف الحكومية السورية التقارير الالزمة عن مراكز المسؤولية والتي

تنضم المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب، ومن ثم إمكانية إيصال تقارير الأداء

لكل مدير مركز في الوقت المناسب بما ينسجم مع تسلسل خطوط السلطة والمسؤولية في

عملية إعدادها وإيصالها مما يتيح القيام بالتنمية العسكرية للمعلومات، ومن ثم إمكانية تحديد الجهات المسؤولة عن الانحرافات وأسبابها وسبل علاجها.

4- تحقق المصادر الحكومية السورية التوافق بين الأهداف المحددة في الخطط والاستراتيجيات وبين أسلوب أداء العمل فيها حيث يشارك العاملون في مختلف مراكز المسؤولية لإعداد معايير الأداء المخططة ويتم اعتماد الأسلوب العلمي لتحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية.

5- تبعاً للمستوى التعليمي للموظف: تختلف آراء أفراد العينة حول اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصادر العامة، وكان الأكثر تأييداً هم حملة الإجازة الجامعية، كما اختلفت آرائهم حول اعتماد تبديل التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصادر العامة، وكان الأكثر تأييداً هم حملة الماجستير.

6- تبعاً للمستوى الوظيفي: يوجد فروق في آراء أفراد العينة حول اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصادر العامة والأكثر تأييداً هو مدير القسم.

7- تبعاً لسنوات الخبرة: تختلف آراء أفراد العينة حول اعتماد تحديد مراكز المسؤولية في مختلف المستويات الإدارية لدى المصادر العامة، حيث أكد ذلك الموظفون ذوي الخبرة من 15 سنة وأكثر.

8- تبعاً لفئة العمرية: يوجد فروق في آراء أفراد العينة حول اعتماد تبديل التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية لدى المصادر العامة، وذلك لصالح الفئة 35-45 سنة، كما يوجد فروق في مجال اعتماد المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط لإيجاد الانحرافات الحاصلة لدى المصادر العامة تبعاً لفئة العمرية لصالح الفئة 45 سنة فأكثر.

### **التوصيات:**

وفقاً لنتائج الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

- 1- ضرورة التطوير المستمر للهيأكل التنظيمية في المصارف الحكومية السورية ومراكز المسؤولية بما يحقق المراقبة الدائمة لمستجدات ومتغيرات البيئة المحيطة المتسرعة وبشكل كبير، ومراعاة الوضوح في هذه الهيأكل بين المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية.
- 2- التركيز الدائم على أهمية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية والذي ينعكس بدوره على عمليات التخطيط والرقابة وقياس وتقييم الأداء.
- 3- استمرار إشراك كافة العاملين في مختلف المستويات الإدارية بهدف تحفيزهم وتحسين أدائهم، إضافةً إلى العمل على رفع مستوياتهم من خلال الدورات التدريبية التخصصية.
- 4- اعتماد الأسس العملية في إعداد الموازنات التخطيطية بحيث تكون قابلة للتطبيق وتحقق الانسجام مع أهداف المصارف، وأن تتمتع بالمرنة الكافية للتعديل وفقاً لمتطلبات التغييرات في بيئه عمل المصارف.
- 5- إجراء المقارنات بين أرقام الأداء الفعلي والمخطط بهدف تقييم الأداء والكشف عن الانحرافات لمعرفة أسبابها وكيفية تفاديه.

## المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. أبو زعبيتر. باسل حسن "العوامل المؤثرة على ربحية المصادر التجارية العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
2. الحارس. أسامة "المحاسبة الإدارية"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2004.
3. الحسن، فتح الرحمن الحسن منصور "نظام محاسبة المسؤولية ودوره في الرقابة على عناصر التكاليف بالمنشآت المالية" رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013.
4. الرجبي، محمد الحكيم "المحاسبة الإدارية"، الطبعة الثالثة، دار الأوائل، عمان، 2004.
5. الفتيسى، عبد الغنى أحمد. الشلباوى، محمد ميلاد "واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية دراسة استطلاعية". بحث منشور، مجلة آفاق الاقتصادية، جامعة المربك، كلية الاقتصاد، العدد 9، ليبيا، 2019.
6. بيلو، خمر الدين حمزة محمد "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السودانية بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية" ، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة دنقلا، الخرطوم، 2015.
7. حوري، سرحان. العمري، أحمد " مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية - دراسة ميدانية" ، بحث منشور، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، 2013.
8. رضوان، حنان. كحالة، جبرائيل "المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء" ، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

9. سمارة، محمود عبد الحميد "أثر تطبيق محاسبة المسئولية على رفع كفاءة الأداء والرقابة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
10. شاهين، علي عبد الله "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية" ، الطبعة الثانية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
11. كلّاب، يعرب جميل عبد الرّزاق "مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسئولية في بنك فلسطين المحدود - دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
12. مرتج، أحمد رمضان أحمد "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية في الجامعات الفلسطينية - دراسة ميدانية" رسالة ماجстير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
13. ميدة، إبراهيم "نظام محاسبة المسئولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطورات". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.

**ثانياً: باللغة الأجنبية:**

- 1) Biswas, Tanmay." Responsibility Accounting review related literature", international journal of multidisciplinary research and development, Bangladesh , volume 4, issue8,2017.
- 2) Ejor Osaretin, Omimi." Responsibility Accounting : An overview", journal of business and management , accounting igbinedion university okada volum 16 ,issue 1, Negeria ,2014 .
- 3) Garrison, Ray . and others " managerial accounting " Seventh Edition.
- 4) Kenne Th.A Merchant , Win. Avander stede ." Management control systems performance measurement evaluation and incentives , prentice-hall,2003.
- 5) Mojgan, Safa."Examining the role of responsibility accounting in organizational structure"; American academic and scholarly research journal, vol 4, no5, 2012.'

---

· تاريخ ورود البحث: 2020/08/17:  
تاريخ الموافقة على نشر البحث: 2020/10/21